المملكة العربية السعودية
وقف تعظيم الوحيين - المدينة المنورة
خدمة القرآن الكريم والسنة المطهرة
في بلد الرسول الكريم صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ



مجلة تعظيم الوحيين

مجلّة دوريّة علميّة محكّمة، تُعنى بنشر بحوث الدِّراسات القرآنيَّة والسُّنة النبويَّة وما يتعلّق بهما

موضوعات العدد:



العدد الثالث - السنة الثانية - محرم ١٤٤٠هـ - سبتمبر ٢٠١٨م



المملكة العربية السعودية
وقف تعظيم الوحيين - المدينة المنورة
خدمة القرآن الكريم والسنة المطهرة
في بلد الرسول الكريم ﷺ





العدد الثالث - السنة الثانية - محرّم ١٤٤٠هـ - سبتمبر ٢٠١٨م



ترخيص وزارة الثقافة والإعلام -الرياض، المملكة العربية السعودية

برقم: (٨٠٤٤)، وتأريخ: ١٤/ ٤/ ١٤٣٦هـ

رقم الإيداع: ٩٩٣٩/ ١٤٣٨

تأريخ: ٢٨/ ١/ ١٤٣٨

ردمد: ٧٧٤x - ١٦٥٨

سعر المجلة: (٢٠) عشرون ريالًا سعوديًا أو ما يعادله

عناوين المراسلات والاستفسارات

جميع المراسلات تكون باسم رئيس تحرير المجلة:

البريد الالكتروني للمجلة: mjallah.wqf@gmail.com

مَجَلّةُ تَعْظِيمِ الوَحْيَيْنِ، وقف تعظيم الوَحْيَيْنِ،

حي الروابي- المدينة المنورة: ص. ب: ٥١٩٩٣، الرمز البريدي: ٤١٥٥٣،

المملكة العربية السعودية.

هاتف المجلَّة: ٠٠٩٦٦١٤٨٤٩٣٠٠٩ تحويلة: ١١٥

جوال المجلَّة وواتسآب: ٩٦٦ ٥٣٥٥٢٢١٣٠+

تويتر: @wahyain-mejellah

قيمة الاشتراك:

- **داخل المملكة العربية السعودية للأفراد والجامعات (١٠٠ ريال)، شاملة لعددين في السنة مع قيمة الشحن.**
- **خارج المملكة العربية السعودية للأفراد والجامعات (١٢ دولاراً أمريكياً) لعددين في السنة، ولا تشمل قيمة الشحن.**

تعبأ استمارة الاشتراك من موقع وقف تعظيم الوحيين - المجلة المحكمة.


بسم الله الرحمن الرحيم
١٤٢٠



التعريف:

مؤسّسة وقفيَّة تقوم على خدمة القرآن الكريم والسّنة النبويّة المطهّرة، وبيان هدايتِهما، وتحقيق غاياتِهما، وتفعيل مقاصدِهما.

النشأة:

في عام ١٤٢٨ هـ، كانت البداية باسم: «**مشروع تعظيم القرآن الكريم**».

وفي عام ١٤٣٤ هـ، أصبح المشروع مركزا ضمن مراكز المدينة المنوّرة لتنمية المجتمع تحت اسم: «**مركز تعظيم القرآن الكريم**».

وفي عام ١٤٣٦ هـ، تم تطوير المركز واستقلاله، ليكون مؤسّسة وقفيّة باسم: «**وقف تعظيم الوحيين**».

الرؤية:

الارتقاء في تعظيم القرآن الكريم والسّنة النّبويّة ودراساتها محلياً وعالمياً.

الرسالة:

تعظيم القرآن الكريم والسّنة النّبويّة في المجتمع والأمّة، بتفعيل مقاصدهما وغاياتها وبيان هدايتها.

الأهداف:

١- إبرازُ مظاهرِ عظمة القرآن الكريم والسّنّة النّبويّة الشّريفة، وبيانُ حقوقِهما.

٢- الدفاعُ عن كتاب الله تعالى وسنّة نبيّه صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وتفنيدُ الشبهات عنهما.

٣- الارتقاء بالدّراسات البحثيّة والدّورات التّدريبيّة المتخصِّصة في الدّراسات القرآنيّة والحديثيّة وما يتعلق بهما.

مجلة تعظيم الوحيين

التعريف:

مجلّة دوريّة علميّة محكّمة، تُعنى بنشر بحوث الدِّراسات القرآنيَّة والسُّنة النبويَّة وما يتعلّق بهما ورقياً وإلكترونياً، لأساتذة الجامعات، وأهل الاختصاص، والباحثين المهتمين بعلوم الوَحْيَيْنِ.

الرؤية:

أن تكون المجلة منارة علميَّة بحثيَّة في خدمة الوَحْيَيْنِ الشريفين وتعظيمهما.

الرسالة:

تحكيم البحوث العلميَّة الجادَّة والأصيلة ونشرها في مجالات الدِّراسات القرآنيَّة والسُّنة النبويَّة وما يتعلّق بهما.

الأهداف:

١- نشر البحوث العلميَّة المتخصصّة في الدِّراسات القرآنيَّة والسُّنة النبويَّة وما يتعلّق بهما.

٢- إثراء المجلات العلميَّة في مجالات الدِّراسات القرآنيَّة والسُّنة النبويَّة وما يتعلّق بهما.

٣- شحذُ هِمم الباحثين للكتابة، وتلبية احتياجاتهم لنشر بحوثهم.

٤- العناية بمعايير الجودة في البحوث العلميَّة.

٥- التمهيد لمشاريع علميَّة موسوعيَّة مبتكَرة في الدِّراسات القرآنيَّة والسُّنة النبويَّة وما يتعلّق بهما.

٦- دعم أنشطة الوقف المتنوعة بالبحوث العلميَّة الجادَّة ذات الصِّلة بعمل الوقف وأهدافه.



الهيئة الاستشارية

قواعد المجلة وسياستها في النشر

١- تَقبل المجلَّة في حقل الدِّراسات القرآنيَّة والسُّنة النبويَّة وما يتعلق بهما؛ ما يأتي:

- البحوث العلميَّة الأصيلة.
- دراسة المخطوطات وتحقيق الجدير منها.

٢- تخضع البحوث المقدَّمة للمجلَّة للتحكيم العلمي وبشكل سرِّي من أهل الاختصاص.

٣- تُحكَّم البحوث من محكمِيَن - على الأقل - يكون قرارهما مُلزماً، وفي حال تعارض حكمهما يُحكّم البحث من محكِّم ثالث ويكون قراره مرجحاً.

٤- يُبَلَّغ الباحث بقَبول بحثه أو عدم قَبوله برسالة رسميَّة من رئيس تحرير المجلَّة.

٥- في حال عدم قَبول البحث لا يلزم هيئة التحرير إبداء أسباب عدم النشر.

٦- إذا تم تحكيم البحث وقَبوله للنشر لا يحق للباحث استرداده أو طلب إلغائه.

٧- لا تُعاد البحوث إلى أصحابها ولا تُسترد، سواء أنشرت أم لم تنشر.

٨- حقوق الطبع والنشر محفوظة للمجلَّة.

٩- تُرتَّب البحوث في المجلَّة وفق اعتبارات موضوعيَّة وفنيَّة لا علاقة لها بقيمة البحث.

١٠- يُزوَّد الباحث بنسختين ورقيّتين من المجلة المنشور فيها بحثه، وعشر مستلاّت خاصّة ببحثه.

١١- المواد المنشورة في المجلَّة تُعبِّر عن وجهة نظر أصحابها وآرائهم.

١٢- يُقدِّم الباحث إقراراً خطياً بصيغة (pdf) بأنّ بحثه لم يُسبَق نشره، أو مقدماً للنشر في جهة أخرى، أو مستلاً من عمل علمي للباحث سواءً رسالة علميَّة: (الماجستير أو الدكتوراه)، أوغيرهما. ويُرسل على بريد المجلَّة الالكتروني.

١٣- يُقدِّم الباحث نبذة مختصرة عن سيرته العلميَّة، وعناوين الاتصال، والبريد الإلكتروني، ويُرسل على بريد المجلَّة الالكتروني، ببرنامج الوورد (word).

شروط النشر ومواصفاته

١- أن يكون البحث في تخصُّص الدِّراسات القرآنيَّة والسُّنة النبويَّة وما يتعلَّق بهما.

٢- أن يتسم البحث بالأصالة والجدَّة والابتكار، وعدم التكرار مع غيره عنواناً ومضموناً.

٣- أن يتسم البحث بصحة اللّغة وسلامة المنهج.

٤- يُراعى في كتابة البحث المنهج العلمي في توثيق المعلومات، وعلامات التنصيص والترقيم.

٥- ألاَّ يقلّ عدد صفحات البحث عن: (٢٠) صفحة؛ ولا يزيد عن: (٤٠) صفحة؛ مقاس: (A4)، شاملة لملخص البحث، ومراجعه. ولهيئة تحرير المجلَّة الاستثناء عند الضَّرورة.

٦- كتابة ملخص باللغة العربية لا يتجاوز (٢٥٠) كلمة، يشمل: (موضوع البحث، وهدفه الرئيس، ومشكلة البحث، وأهم نتائجه، والكلمات الدَّالة (المفتاحية) على موضوع البحث، ولا يتجاوز عددها: (٤) كلمات.

٧- أن تتضمن مقدِّمة البحث: (موضوع البحث، وأهميته، وأهدافه، وأسباب اختياره، ومنهجه العلمي، والدِّراسات السَّابقة عن الموضوع، والجديد الذي سيقدمه البحث).

٨- أن تتضمَّن خاتمة البحث: (أهم نتائج الدِّراسة، والتوصيات العلميَّة في عناصر واضحة).

٩- يلتزم الباحث بالمواصفات الفنيَّة الآتية:

- نوع الخط: (Lotus Linotype) لمتن البحث، وعناوينه، وحواشيه، ومراجعه، وفهارسه...، وتباعد الأسطر: مفرَداً.
- مقاس خط متن البحث: (١٦) غير مُسْوَدّ.
- مقاس خط العناوين الرئيسة: (٢٠) مُسْوَدّاً.
- مقاس خط العناوين الفرعيّة: (١٨) مُسْوَدّاً.

- مقاس خط الحواشي السُفليّة: (١٢) غير مُسوَدٍّ، وتوضع أرقام الحواشي بين قوسين؛ هكذا: (١)، ولكل صفحة من البحث حاشيتها المستقلّة.

- تكتب الآيات القرآنيَّة بين قوسين مزهّرين؛ ببرنامج مصحف المدينة النبويَّة للنّشر الحاسوبي بمقاس خط: (١٤) مُسْوَدًّا، وتوثق الآيات في السطر نفسه بحجم: (١٤) هكذا: [سورة البقرة: ٣٠].

- تكتب الأحاديث النبويَّة والآثار بين قوسين؛ هكذا: « ... »، بمقاس خط متن البحث نفسه ومُسَوَّدَة.

- التوثيقات في حواشي البحث مختصرة هكذا: (اسم الكتاب مسوَدًّا،، اسم المؤلف أو اسم الشهرة، ويوضع الجزء والصفحة، مثل: **الوجوه والنظائر**، للعسكري، (ص٢١٢) أو (١/ ٤١٥).

- التوثيقات في قائمة المصادر والمراجع تكون كاملة، هكذا: (اسم الكتاب مسودًّا، اسم المؤلف، اسم المحقق إن وجد، ثم دار النشر مثلا: الرياض: دار السلام، ط٤، ١٤٢٥هـ- ٢٠٠٥م). وترتب المصادر ترتيباً هجائياً بحسب عناوين الكتب.

- الالتزام بمنهجية علميّة موحدة في بقيّة التوثيقات وغيرها.

- يقدِّم الباحث نسختين من بحثه وفق المواصفات الفنية الآنفة الذكر:

  - نسخة إلكترونية بصيغة وورد (word).

  - ونسخة أخرى مصوَّرة بصيغة (pdf)، وترسل على بريد المجلَّة الإلكتروني:

mjallah.wqf@gmail.com



المحتويات


مجلة تعظيم الوحيين



افْتِتَاحِيَّةُ العَدَدِ


مجلة تعظيم الوحيين

مقدمة التحرير

الحمد لله ولي المؤمنين، والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين، وعلى من اهتدى بهديه وأخذ بحكمته إلى يوم الدين. وبعد:

فتعظيم الوحيين الكريمين هو تعظيم لله تعالى، لأن مصدرهما منه سبحانه وتعالى الذي أكرم البشرية بذلك لتحيى حياة طيبة في الدارين، وكذلك هو تعظيم لسيد المرسلين رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فالذي أوحى هو الله تعالى، والذي أُوحي إليه هو رسوله ومصطفاه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

ومن أعظم معالم تعظيم الوحيين هو الانتصار للقرآن الكريم، وذلك بالمحافظة على القرآن الكريم بكل المعاني التي تنضوي تحت لواء الدفاع عنه، وصيانته من عبث الشبهات وكيد التحريفات بكل الوسائل والدلائل النقلية والعقلية.

وهو جدير بذلك وحقيق به لما في ذلك من الارتقاء بالأمة، إذ بتحقيق مقاصده يسمو الإنسان، وتستقر الأوطان، وترتقي العلوم، وتزدان الفهوم، وتزول الهموم، وبتلاوته تطمئن القلوب، وبحكمه تنكشف الكروب، وبهديه تنور الدروب، وبأحكامه تندثر الحروب.

وهكذا فإن فوائده وفضائله لا تحصى، وخصائصه ومحاسنه لا تحصر، وكلما تحقق الانتصار تحقق التعظيم، وكلما تغافلنا عن الانتصار حرمنا من ذلك الازدهار.

والانتصار للقرآن الكريم يتضمن الانتصار للسنة النبوية الشريفة لما فيه من الذبِّ عما نسب إلى رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ من الافتراء.

وقد بشَّر الله تعالى الذين يعملون في ميدان الانتصار للقرآن الكريم بالنصر والثبات كما في قوله تعالى ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن تَنصُرُوا اللَّهَ يَنصُرْكُمْ وَيُثَبِّتْ أَقْدَامَكُمْ ﴾ [سورة محمد: ٧] لأن الانتصار للقرآن الكريم هو انتصار لله تعالى فهو كلامه تكلم به، وأكرم البشرية في حِكمه وأحكامه.

كما بشَّر سبحانه وتعالى أيضاً الذين ينصرون رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بالفوز والفلاح والنجاح كما في قوله تعالى: ﴿ فَالَّذِينَ آمَنُوا بِهِ وَعَزَّرُوهُ وَنَصَرُوهُ وَاتَّبَعُوا النُّورَ الَّذِي أُنزِلَ مَعَهُ أُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ﴿١٥٧﴾ ﴾ [سورة الأعراف: ١٥٧] ونصرته صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في حياته ومماته، وفي طاعته والذبِّ عنه.

ومن أساسيات الانتصار: ردّ المطاعن والشبهات حول القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة، وذلك بتفنيد المطاعن ودحض الشبهات التي يرددها المحرومون من هذا الخير العظيم.

ولقد ازدانت المكتبة الإسلامية بمسيرة حضارية راقية من القرن الأول الهجري إلى القرن الخامس عشر، فاهتم العلماء بموضوع الانتصار للقرآن الكريم في جميع أنواعه، وانتشرت مؤلفاتهم، تلك المؤلفات التي حفظت مخطوطاتها في أنحاء العالم، وانتشرت مطبوعاتها في المكتبات العامة والخاصة، وفقد منها جملة كبيرة بالحوادث التي أصابتها.

من أجل ذلك انبرى الوقف لتأليف: «موسوعة أسماء مؤلفات الانتصار للقرآن الكريم». ويهدف هذا العمل البيبلوغرافي إلى ما يلي:

١- إعداد موسوعة تبرز نشاط التأليف في كتب الانتصار للقرآن الكريم.

٢- رفد الباحثين بعناوين الأبحاث التي كتبت حول الانتصار للقرآن الكريم.

٣- التعرف على سمو المستوى الحضاري للأمة في تعظيم القرآن الكريم.

٤- معرفة حجم ونوع إضافة المتأخر على المتقدم.

٥- الوقوف على الجهود التي بذلت في هذا الموضوع.

٦- معرفة تطور هذا العلم.

ولهذه المجلة عناية بموضوعات الانتصار للقرآن الكريم، ومن بحوث الانتصار في هذا العدد الثالث:

١- «الانتصار للقرآن الكريم بالوسائل الحديثة» لفضيلة الدكتور أمجد بن محمد زيدان.

٢- نقد مقالة المستشرق الألماني كارل بروكلمان في (القراءات) في كتابه: «تاريخ الأدب العربي» لفضيلة الدكتور خلف بن حمود الشغدلي.

وبمناسبة وفاة أخينا وفقيدنا فضيلة أ.د/ سعود بن عيد الصاعدي -رَحِمَهُ ٱللَّهُ- عضو هيئة تحرير مجلة تعظيم الوحيين وأستاذ الحديث الشريف في الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، فإن أسرة هيئة تحرير

المجلة تنعي الفقيد بنفوس راضية بقضاء الله تعالى وقدره، وتدعو الله تعالى أن يغفر له ويسكنه فسيح جناته، ويسبغ عليه شآبيب رحماته.

فقد صنف الفقيد – رَحِمَهُ ٱللَّهُ – الكتب المفيدة التي تنطق بدقة تحقيقه، وسعة استقرائه واطِّلاعه، كما تميزت دروسه بالفوائد والاستنباط والعمق والدقة وقوة اللغة العربية، ولا غرابة فإنه شاعر مشهود له بذلك. وإنا لله وإنا إليه راجعون.

ويطيب لي في الختام أن أقدم الشكر الجزيل والعرفان الجميل لجميع أعضاء هيئة التحرير على جهودهم المباركة لا سيما المشرف العام على الوقف: فضيلة الأستاذ الدكتور عماد بن زهير حافظ الذي يتابع المجلة متابعة حثيثة للارتقاء بها، والشكر موصول إلى الباحثين الذين أثرَوا هذا العدد.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

رئيس تحرير المجلة

أ.د/ حكمت بن بشير ياسين




مجلة تعظيم الوحيين

ما علقه البخاري بصيغة التمريض
عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا
من مرويات ابن أبي طلحة

د. أمين بن عائش المزيني

الأستاذ المشارك بقسم التفسير وعلوم القرآن بكلية القرآن الكريم

الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة - المملكة العربية السعودية

Amin_1717@hotmail.com

مجلة تعظيم الوحيين

ملخص البحث

موضوع البحث:

يتناول البحث المواضع التي علقها البخاري في صحيحه عن ابن عباس رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا بصيغة التمريض وهي من مرويات ابن أبي طلحة عنه، وهي أربعة مواضع أو خمسة، وهل لإيراده لها بصيغة التمريض تأثير في حكمه على الصحيفة بعامتها، أم كان تمريضه لها لعارض؟

أهداف البحث:

- استجلاء رأي البخاري -رَحِمَهُٱللَّهُ- في مرويات ابن أبي طلحة عن ابن عباس رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا في التفسير.
- جرد المواضع التي علق فيها البخاري ما يرويه عن ابن عباس رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا من طريق ابن أبي طلحة، ودراستها، وبيان سبب تعليقها بصيغة التمريض.

مشكلة البحث:

لماذا علَّق البخاري قلة ما يرويه عن ابن عباس رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا من طريق ابن أبي طلحة بصيغة التمريض، دون بقية المواضع التي علقها بصيغة الجزم؟

نتائج البحث:

أن الأصل عند البخاري -رَحِمَهُٱللَّهُ- تعليق صحيفة ابن أبي طلحة بصيغة الجزم، وأن ما علقه بصيغة التمريض منها فلعلل عارضة، أهمها مخالفته لما يرويه أصحاب ابن عباس رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا عنه.

الكلمات الدَّالة (المفتاحية):

البخاري -ابن عباس - ابن أبي طلحة - صيغة التمريض.




مجلة تعظيم الوحيين

المقدمة

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ونتوب إليه، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله، صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً، أما بعد:

فلا يخفى على أهل العلم بالتفسير بالمأثور ما لصحيفة علي بن أبي طلحة من مرتبة سنيَّة، ومقام عليٍّ؛ حيث إنها من أشبع ما روي من صحف التفسير عن الصحابة، خاصة عن ترجمان القرآن ابن عباس رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا، إضافة إلى حُسن إسنادها.

إلا أن الانقطاع بين ابن أبي طلحة وابن عباس رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا، قد عكر صفوها، وذلك أن الواسطة بينهما لم يجزم به، ومن ثم اختلفت أقاويل أهل العلم في الحكم على إسناد هذه الصحيفة، بين مصحح لها، ومحسِّن لإسنادها، ومضعِّف لها؛ للانقطاع في إسنادها، وللين بعض رواتها.

بيد أن إمام المحدثين البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ قد علق كثيراً من هذه الصحيفة في صحيحه بصيغة الجزم، وعادته فيما علقه كذلك أنه صحيح عنده، وقد يكون في مرتبة الحسن إذا كان المعلق من الموقوفات أو المقطوعات.

وقد احتج بهذا الأمر أكثر من حسَّن إسناد الصحيفة أو صححه، إذ ارتضاها البخارى وأدخلها في جملة صحيحه معلقة بصيغة الجزم.

إلا أن هذا الاحتجاج قد لا يَسْلم من الاعتراض؛ فإن البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ كما علق مواضع متعددة منها في صحيحه بصيغة الجزم، فإنه قد علق مواضع أخرى منها بصيغة التمريض، وعليه فلا يُسلَّم الاحتجاج بفعل البخاري في الجزم، وتجاهل ما حكاه منها بصيغة التمريض.

وكان الذي لفت انتباهي إلى هذه النقطة أستاذنا الفاضل: أ.د. عبدالعزيز بن صالح العبيد، مشيراً إلى أنه لو دُرس منهج البخاري في تعليقه لصحيفة علي ابن أبي طلحة لكان مناسباً، وكان هذا قبل أكثر من عشر سنوات من تاريخ إعداد هذا البحث.

وكنت بين حين وآخر أتأمل الفكرة، وأراجعها، وأستشير فيها، وأستصعب الكتابة فيها لأسباب متعددة، أبرزها:

- استعظام تقحم الحديث في صحيح البخاري.
- عدم إمكان الجزم بمراد البخاري حين يعلق بصيغة الجزم أو بصيغة التمريض، لتعدد أسباب الجزم والتمريض.
- فقدان كثير من الآثار المروية في التفسير بفقدان مصنفاتها، أو عدم تقييدها أصلاً، بينما كان البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ في زمن الحفاوة بالإسناد والحديث والعلل، ولا ريب أن في محفوظه ما لم يصل إلينا، وقد يكون لديه من المتابعات والشواهد ما يؤثر على اختياره لصيغة التعليق، كما قد يكون اطلع على علل ظاهرة أو خفية تؤثر كذلك على صيغة التعليق؛ مما سيجعل استنتاج سبب التعليق بصيغة الجزم أو التمريض غير دقيقة.

ثم استعنت بالله تعالى وحصرت المواضع المعلقة عن ابن عباس في كتاب التفسير من صحيحه، ثم رأيت أن الأجدى للبحث أن أعمم البحث على الصحيح كاملاً، ولا أقتصر على كتاب التفسير منه، ولكني أقتصر في المقابل على دراسة المواضع التي علقها بصيغة التمريض؛ إذ فيها موطن الإشكال، والأصل عنده تعليقها بصيغة الجزم، وكان السؤال الرئيس في البحث: لماذا عدل البخاري عن تعليق رواية ابن أبي طلحة من صيغة الجزم إلى صيغة التمريض؟

وكان الحصر أولاً لكتاب التفسير من الصحيح على النسخة الورقية التي بين يدي، ثم استعنت بالمكتبة الشاملة في استقراء بقية الصحيح مع التحري والتدقيق، وتقليب العبارات، وما تحتمله من ألفاظ.

وكنت أثناء البحث، وقبل أن تستقر فكرته وتتضح معالمه وحدوده قد وقفت على عنوان بحث الدكتور: أمين عمر، الذي سماه «تغليق تعليق نسخة علي بن أبي طلحة في التفسير من خلال صحيح البخاري»؛ فبذلت كل ما أستطيع للحصول عليه إلا أني لم أستطع، فأكملت استقراء مواضع ما علقه البخاري بصيغة التمريض، وشرعت في الكتابة، بل وأنجزت أغلبها، ثم يسر الله تعالى لي الحصول على نسخة من البحث بمساعدة من الدكتور الفاضل: محمد سعيد متولي الرهوان، الذي لم أستطع مكافأته إلا بالدعاء له، والاعتراف له بالجميل في هذا البحث.

فلما اطلعت على البحث وجدته في إحدى وخمسين صفحة، وقد أجيز للنشر في مطلع العام الهجري ١٤٣٦هـ، وألفيته قد قسمه إلى أربعة مباحث: جاء في أولها نبذة تعريفية عن الحديث المعلق، واشتمل المبحث الثاني على عناية الإمام البخاري بتفسير القرآن الكريم، وتضمن المبحث

الثالث التعريف بنسخة ابن أبي طلحة، وكان المبحث الرابع أوسع مباحث الدراسة، حيث اشتمل على نص نسخة ابن أبي طلحة، التي قسمها إلى معلقات بصيغة الجزم ومعلقات بصيغة التمريض، وكان يورد النص من صحيح البخاري، ويعقبه بوصله من تفسيري الطبري وابن أبي حاتم، دون أن يكون له أي تعليق أو تحليل لسبب التعليق بصيغة الجزم أو بصيغة التمريض، ثم ختم بمطلب أخير رد فيه على طعن المستشرق جولدتسيهر على الصحيفة.

وبذلك تبين لي اختلاف هدف بحثه عن بحثي، وبناء عليه اختلف المنهج، وتباين المحتوى؛ فاستفدت منه في الاطمئنان على شمول الاستقراء والحصر الذي قمت به لما رواه البخاري معلقاً بصيغة التمريض في صحيحه، حيث تبين أنه لم يزد على ما وجدته من ذلك والحمد لله.

الدراسات السابقة:

تعددت عناية العلماء والباحثين بصحيفة ابن أبي طلحة، وجمع متفرقها، كما تعددت عنايتهم بما علقه البخاري في صحيحه، وتحريره، ومنهجه فيه؛ إلا أني لم أقف على دراسة خاصة عنيت بالصيغة التي يورد بها البخاري ما يعلقه من صحيفة ابن عباس، وتحرير رأيه فيها.

إلا أن أقرب دراسة عنيت بهذا الأمر هي دراسة الدكتور أمين عمر محمد المشار إليها قبل قليل، حيث قسم نص الصحيفة إلى مطلبين: المعلقات بصيغة الجزم، والمعلقات بصيغة التمريض. لكنه لم يتعرض للتعليق على هذا الأمر، فضلاً عن أن يتناوله بالدراسة؛ وذلك لاختلاف هدف البحث؛ إذ مقصوده كما هو ظاهر من عنوانه وصل المعلقات وتغليقها، لا دراستها وتحقيقها، وبذلك فارقت المقصود من دراستي، واختلف المنهج تبعاً لاختلاف الهدف.

خطة البحث:

قسمت البحث إلى مقدمة، وتمهيد، وثلاثة مباحث، وخاتمة، وذلك على النحو التالي:

التمهيد، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: نبذة موجزة عن صحيفة علي بن أبي طلحة

المطلب الثاني: نبذة موجزة عن منهج البخاري في التعليق في صحيحه

المبحث الأول: ما ثبت تعليقه بصيغة التمريض

المبحث الثاني: ما يحتمل تعليقه بصيغة التمريض

المبحث الثالث: ما يتوهم عده من مرويات ابن أبي طلحة من المعلقات بصيغة التمريض

الخاتمة، وفيها بيان أهم النتائج والتوصيات التي توصلت إليها.

الفهارس، وفيها ثبت المصادر والمراجع، وفهرس الموضوعات.

منهج البحث:

قمت أولاً باستقراء المواضع التي علقها البخاري في صحيحه بصيغة التمريض عن ابن عباس من مرويات ابن أبي طلحة، وقد بلغت خمسة مواضع، وتعددت الروايات التي تضمنتها هذه المواضع حيث كانت عشر روايات.

ثم بعد ذلك اطلعت على شروح صحيح البخاري لأنظر في تعليقهم على صيغ تعليق هذه الروايات، وأهمها: فتح الباري لابن حجر، وعمدة القاري للعيني، ولم أقتصر عليهما، فاطلعت على شرح ابن بطال، وابن رجب، والقسطلاني. كما اطلعت على تغليق التعليق لابن حجر.

ثم اطلعت على ما روي عن ابن عباس وحملة تفسيره في الموضع نفسه، للمقارنة ومحاولة استجلاء سبب تعليق هذه المواضع بصيغة التمريض، محاولاً استقصاء كل ما روي مسنداً عن ابن عباس وحملة تفسيره المشهورين بالرواية عنه، وذلك من كتب التفسير المسندة: كتفسير الطبري، وتفسير ابن أبي حاتم، إضافة إلى ما يرويه الثعلبي، وما يورده السيوطي في الدر المنثور الذي جمع فأوعب.

ثم عمدت إلى المقارنة والتحليل والتأمل في كل موضع بعرض احتمالات سبب تعليقه بصيغة التمريض: من شذوذ عما يرويه أصحاب ابن عباس، أو أن يكون مروياً بالمعنى، أو أنه لا يثبت كونه معلقاً بصيغة التمريض، أو يكون التمريض متجهاً لغير رواية ابن أبي طلحة.

وقد بذلت في ذلك وسعي وطاقتي من أجل أن يضيف البحث للتخصص شيئاً جديداً يفيد الدارس، ويخرج بنتيجة محددة، فإن أصبت فمن الله، وإن أخطأت فمن نفسي ومن الشيطان.

والحمد لله أولاً وآخراً، وصلى الله وسلم على نبيه محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.



يحسن قبل الشروع في صلب البحث أن يكون القارئ على إلمام بأمرين، لا يخفيان على المتخصصين، إلا أن فيهما من المعلومات الممهدة والموطئة لما في البحث ما ينبغي أن يستحضره الذهن قبل الشروع فيه، ألا وهما: صحيفة علي بن أبي طلحة، والمعلقات في صحيح البخاري، فجعلت الحديث عنهما في مطلبين موجزين، اقتصرت فيهما على ما يهم القارئ استحضاره قبل قراءة البحث، وهما:

المطلب الأول: نبذة موجزة عن صحيفة علي بن أبي طلحة.

تعد صحيفة علي بن أبي طلحة عن ابن عباس في التفسير من أشهر صحف التفسير، وأكثرها مرويات، وقد حظيت بالعناية، ونالت من الاهتمام ما لم تنله صحيفة أخرى في التفسير، حيث بُثت في ثنايا الكتب، كما أفردت وجردت من بطون الكتب المسندة أيضاً، فمن أوجه العناية بها:

- تعليقات البخاري رَحِمَهُٱللَّهُ، حيث علق منها كثيراً في صحيحه، وبلغ عدد المواضع التي صرح فيها بتعليقها إلى ابن عباس (٥٠) موضعاً، تضمنت (١٠٨) روايات.[١]
- رواياتها مفرقة حسب المواضع في كتب التفسير المسندة كجامع البيان وتفسير ابن أبي حاتم.
- جرْد السيوطي في نوع (غريب القرآن) من كتابه الإتقان ما ورد فيها من الغريب، وقد جمعه من تفسيري الطبري وابن أبي حاتم.[٢]

---

(١) انظر: **تغليق تعليق نسخة علي بن أبي طلحة في التفسير من خلال صحيح البخاري**، بحث منشور في مجلة البحوث والدراسات الشرعية، العدد ٣٢ ص ٥١، ٧٠، ٧١.

(٢) انظر: **الإتقان** ٣: ٧٣٦-٨٢٤.

- معجم غريب القرآن، جمع وترتيب: أ. محمد فؤاد عبد الباقي، وقد جمع فيها ما علقه البخاري في صحيحه عن ابن عباس من طريق ابن أبي طلحة.[1]
- صحيفة علي بن أبي طلحة عن ابن عباس (تفسير ابن عباس)، لراشد عبد المنعم الرجال، وقد أورد فيها (١٤٦٠) موضعاً مما رواه ابن أبي طلحة عن ابن عباس.
- صحيفة علي بن أبي طلحة عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا في التفسير، جمع وتخريج ودراسة: أحمد بن عايش العاني، رسالة علمية لنيل درجة الماجستير بجامعة أم القرى، ١٤٠٩هـ-١٩٨٩م.
- تغليق تعليق نسخة علي بن أبي طلحة في التفسير من خلال صحيح البخاري، للباحث: أمين عمر محمد، وهو بحث منشور في مجلة البحوث والدراسات الشرعية، العدد ٣٢.

ومع الاهتمام بهذه الصحيفة، وشدة العناية بها، والحرص عليها إلا أن الانقطاع في روايتها بين ابن أبي طلحة وابن عباس، الذي رواها عنه ولم يسمع منه قد ألقى بظلاله على الحكم عليها، وبيان درجة ثبوتها، فكثرت فيها الأقاويل، وأحاطت بها ألسنة النقاد وأقلامهم.

وبين يدي هذا البحث نبذة لطيفة موجزة للتعريف بابن أبي طلحة وصحيفته في التفسير، أعددتها لتكون مدخلاً غير ممل، بإيجاز غير مخل، تكون توطئة للقارئ ليدخل إلى البحث وهو مستحضر لحال الصحيفة وأبرز ما قيل فيها.

---

(١) إلا أنه قد أورد مواضع من غير طريق ابن أبي طلحة، كما سيأتي في المبحث الثالث من هذا البحث.

أما علي بن أبي طلحة فاسم أبيه سالم بن المخارق، الهاشمي ولاءً، الشامي، نزيل حمص، نسب إلى بني هاشم لأن العباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قد أعتق أباه سالماً، وقد توفي سنة ١٤٣هـ.[١]

قال عنه الإمام أحمد: له أشياء منكرات، وقال أبو داود: هو إن شاء الله في الحديث مستقيم، ولكن له رأي سوء؛ كان يرى السيف، وقال النسائي: ليس به بأس، وقال ابن حجر: صدوق قد يخطئ.[٢]

وجرح المحدثين وتعديلهم إنما هو في سياق الحكم على رواية ابن أبي طلحة نفسه، أما صحيفته التي يرويها في التفسير عن ابن عباس، فلهم فيها مقالات مشهورة، تتركز نقطة الإشكال فيها في أنه لم يسمع من ابن عباس ولم يره.[٣]

وقد اختلف العلماء في تحديد الواسطة بين علي بن أبي طلحة وابن عباس، فعند النحاس أن الواسطة مجاهد وعكرمة[٤]، وحكى السيوطي عن قومٍ أن الواسطة مجاهد أو سعيد بن جبير.[٥]

---

(١) انظر: **التاريخ الكبير** ٦: ٢٨١؛ وتاريخ بغداد ١٣: ٣٨٠؛ **وتهذيب الكمال** ٢٠: ٤٩٠؛ **وميزان الاعتدال** ٣: ١٣٤؛ **وتقريب التهذيب** ص ٦٩٨.

(٢) انظر أقوالهم في المصادر السابقة.

(٣) انظر: **كتاب من كلام أبي زكريا يحيى بن معين في الرجال (رواية طهمان)** ص ٢٨٥؛ **والإرشاد للخليلي** ١: ٣٩٦؛ **وتقريب التهذيب** ص ٦٩٨.

(٤) **الناسخ والمنسوخ** ١: ٤٦١، ٤٦٢.

(٥) **الإتقان** ٦: ٢٣٣٢.

وسئل صالح بن محمد عن علي بن أبي طلحة: ممن سمع التفسير؟ فقال: من لا أحد.[١]

وقال ابن أبي حاتم: «سمعت أبي يقول: علي بن أبي طلحة عن ابن عباس مرسل، إنما يروي عن مجاهد والقاسم بن محمد وراشد بن سعد ومحمد بن زيد».[٢]

وقال الذهبي: «وأخذ تفسير ابن عباس عن مجاهد، فلم يذكر مجاهدا، بل أرسله عن ابن عباس».[٣]

ويرجح أ.د. حكمت بن بشير ياسين أن الواسطة مجاهد، لما ظهر له من توافق بين روايات علي بن أبي طلحة عن ابن عباس مع أقوال مجاهد في التفسير، ولوجود روايات تفسيرية صرح فيها ابن أبي طلحة بالرواية عن مجاهد عن ابن عباس.[٤]

---

(١) انظر قوله في: **تاريخ بغداد** ١٣: ٣٨٠.

(٢) **المراسيل** لابن أبي حاتم ص ١١٨.

(٣) **ميزان الاعتدال** ٣: ١٣٤.

(٤) **التفسير الصحيح** ١: ٤٦-٤٨.

وبسبب الانقطاع بين ابن أبي طلحة وابن عباس، مع الشك في تعيين الواسطة بينهما، واحتمال أن يكون غير مجاهد وسعيد بن جبير وعكرمة، ولِلين بعض رواتها، ولشذوذ بعض مروياته عن سائر ما يرويه أصحاب ابن عباس؛ فقد ضعَّفها من ضعَّفها من أهل العلم.[1]

إلا أن أكثر أهل العلم بالحديث والتفسير لم يروا بها بأساً:

فقد قال الإمام أحمد :«بمصر كتاب التأويل عن معاوية بن صالح، لو جاء رجل إلى مصر، فكتبه، ثم انصرف به ما كانت رحلته عندي ذهبت باطلاً».[2]

كما أن البخاري قد اعتمد عليها كثيراً فيما يرويه معلقاً كما نبه عليه ابن حجر، وأكثر ما يورده من ذلك بصيغة الجزم.[3]

وقال النحاس - بعد سياقه لرواية من الصحيفة - عن الإسناد:«وهو صحيح عن ابن عباس، والذي يطعن في إسناده يقول: ابن أبي طلحة لم يسمع من ابن عباس، وإنما أخذ التفسير عن مجاهد وعكرمة، وهذا القول لا يوجب طعناً، لأنه أخذه عن رجلين ثقتين، وهو في نفسه ثقة صدوق».[4]

---

(١) ممن ضعفها المعلمي والألباني. انظر: **التنكيل** ٢: ٢٩٢ (المتن والحاشية)، وقال عبدالعزيز الطريفي في **التحجيل** ص ٢٣١ : «وقد نظرت في حديثه فرأيت له ما يُنكر، وما يتفرد بمعناه عن سائر أصحاب ابن عباس». ثم ساق على ذلك أمثلة من صحيفته.

(٢) رواه عنه بإسناده: **النحاس في الناسخ والمنسوخ** ١: ٤٦٢.

(٣) **العجاب** ١: ٢٠٧، **وفتح الباري** ٨: ٥٥٧.

(٤) **الناسخ والمنسوخ** ١: ٤٦١، ٤٦٢.

وعَدَّ ابن حجر هذه الطريق من طرق الثقات عن ابن عباس، ثم قال: «وعلي صدوق لم يلق ابن عباس، لكنه إنما حمل عن ثقات أصحابه، فلذلك كان البخاري وابن أبي حاتم وغيرهما يعتمدون على هذه النسخة»[١] وعدها السيوطي من جيد الطرق عن ابن عباس في التفسير.[٢]

المطلب الثاني: نبذة موجزة عن منهج البخاري في التعليق في صحيحه.

المعلَّق هو ما سقط من أول إسناده راوٍ فأكثر.[٣]

وقد علق البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ في صحيحه كثيراً من الأحاديث المرفوعة والآثار الموقوفة والمقطوعة، بلغ مجموع الأحاديث المرفوعة منها -دون الموقوفة والمقطوعة- (١٣٤١) حديثاً.[٤]

ويورد البخاري من المعلقات المرفوعة، كما يورد المعلقات الموقوفة على الصحابة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ، والمقطوعات على التابعين رحمهم الله تعالى من فتاوى الصحابة والتابعين، ومن تفاسيرهم.

وللبخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ منهج متميز في سياقه لما يعلقه من الأحاديث المرفوعة والآثار الموقوفة والمقطوعة، وقد اشتهر الكلام فيها عند أهل الحديث قديماً وحديثاً، وممن اعتنى بها وحررها ابن حجر في كتبه:

---

(١) العجاب ١: ٢٠٦-٢٠٧.

(٢) الإتقان ٦: ٢٣٣١.

(٣) انظر: تدريب الراوي ١: ٢٥٠.

(٤) انظر: هُدى الساري ص ٦٥٩.

- تغليق التعليق.
- وهُدى الساري (مقدمة فتح الباري).
- وفتح الباري، في من خلال شرحه.

وخلاصة ما أفاده في ذلك أن البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ يعلق الأحاديث المرفوعة إما بصيغة الجزم (كقال، وذكر لنا)، وإما بصيغة التمريض (كيقال، ويذكر): فما علقه بصيغة الجزم فهو صحيح عنده إلى من علقه عنه ويبقى النظر في بقية الإسناد المصرح به، وإنما أورده معلقاً لكونه ليس على شرطه في الصحة، أو لكونه قد أسنده في موضع آخر من صحيحه، فاختصر الإسناد في الموضع الذي علقه فيه.

وما علقه بصيغة التمريض فإما أن يكون لروايته له بالمعنى، وإما أن يكون أدنى من شرطه في الصحة، أو حسناً، أو ضعيفاً ضعفاً منجبراً، أو يكون ضعيفاً ضعفاً غير منجبر، وحينها ينبه على ضعفه.

هذا بالنسبة إلى الأحاديث المرفوعة، وأما الآثار الموقوفة على الصحابة، والمقطوعة على التابعين وأتباعهم فمنهجه لا يختلف كثيراً، إلا أنه قد يجزم بما فيه ضعف منجبر بمجيئه من وجه آخر أو بشهرته عمن قاله.[1]

---

(١) انظر: **تغليق التعليق** ٢: ٧-١٢؛ **وهدى الساري** ص ٢١-٢٤.

وقد أورد البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ في صحيحه من المعلقات عن ابن عباس (٥٠) موضعاً، تضمنت (١٠٨) روايات حسب إحصاء د. أمين عمر، منها (٤٥) موضعاً معلقاً بصيغة الجزم تضمنت (٩٨) رواية، و (٥) مواضع بصيغة التمريض تضمنت (١٠) روايات.[1]

على أنه يعد كل ما أورده بصيغة الجزم وما تبعه من تفاسير من طريق ابن أبي طلحة مجزوماً به، وكل ما أورده بصيغة التمريض وما تبعه من تفاسير من طريق ابن أبي طلحة غير مجزوم به؛ وإني وإن كنت لا أتفق معه على تعميم صيغة الجزم أو صيغة التمريض على كل ما لحق الأثر المعلق فإن هذا الإحصاء يعكس مدى الفارق الكبير بين ما أورده البخاري من مرويات ابن أبي طلحة بصيغة الجزم، وما أورده منها بصيغة التمريض.[2]



---

(١) وذلك في بحثه المسمى: **تغليق تعليق نسخة علي بن أبي طلحة في التفسير من خلال صحيح البخاري**، بحث منشور في مجلة البحوث والدراسات الشرعية، العدد ٣٢ ص ٥١.

(٢) وعليه فإن الذي ثبت -لديَّ- تعليقه بصيغة التمريض من صحيفة ابن أبي طلحة أربعة مواضع، والذي يحتمل تعليقه بصيغة التمريض -وهو اللواحق التي لم ينص فيها على جزم ولا تمريض- خمسة مواضع، إضافة إلى موضع واحد في عده من مرويات ابن ابي طلحة نظر؛ فيصبح المجموع عشرة مواضع.

المبحث الأول: ما ثبت تعليقه بصيغة التمريض

وهي خمسة مواضع:

الموضع الأول:

قال البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «يذكر عن ابن عباس: انفروا ثبات[1]: سرايا متفرقين. ويقال: واحد (الثُّبات): (ثُبَة)»[2].

وقد أورد هذا الموضع في كتاب (الجهاد والسير) من صحيحه، باب (وجوب النفير، وما يجب من الجهاد والنية، وقول الله عز وجل ﴿ٱنفِرُواْ خِفَافًا وَثِقَالًا وَجَٰهِدُواْ بِأَمْوَٰلِكُمْ وَأَنفُسِكُمْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِۚ ذَٰلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿٤١﴾ لَوْ كَانَ عَرَضًا قَرِيبًا وَسَفَرًا قَاصِدًا لَّٱتَّبَعُوكَ وَلَٰكِنۢ بَعُدَتْ عَلَيْهِمُ ٱلشُّقَّةُۚ وَسَيَحْلِفُونَ بِٱللَّهِ ...﴾ الآية [سورة التوبة: ٤١، ٤٢]، وقوله ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مَا لَكُمْ إِذَا قِيلَ لَكُمُ ٱنفِرُواْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ ٱثَّاقَلْتُمْ إِلَى ٱلْأَرْضِۚ أَرَضِيتُم بِٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا مِنَ ٱلْأٓخِرَةِۚ فَمَا مَتَٰعُ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا فِي ٱلْأٓخِرَةِ إِلَّا قَلِيلٌ ﴿٣٨﴾ إِلَّا تَنفِرُواْ يُعَذِّبْكُمْ عَذَابًا أَلِيمًا وَيَسْتَبْدِلْ قَوْمًا غَيْرَكُمْ وَلَا تَضُرُّوهُ شَيْـًٔاۗ وَٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [سورة التوبة: ٣٨، ٣٩]).

---

(١) لفظ الآية بتمامها: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ خُذُواْ حِذْرَكُمْ فَٱنفِرُواْ ثُبَاتٍ أَوِ ٱنفِرُواْ جَمِيعًا﴾ [سورة النساء: ٧١].

(٢) صحيح البخاري (مع فتح الباري) ٦: ٤٦.

وقد وصله الطبري وابن أبي حاتم بسنديهما عن أبي صالح عبدالله بن صالح، عن معاوية بن صالح، عن علي بن أبي طلحة، عن ابن عباس قوله في تفسيرها: «عُصباً، يعني سرايا متفرقين ... ».(١)

قال ابن أبي حاتم: «وروي عن عكرمة، والسدي، وقتادة، ومقاتل بن حيان، والضحاك، وعطاء الخراساني، وخصيف نحو ذلك».(٢)

وقد روى الطبري بسند صحيح من طريق ابن أبي نجيح عن مجاهد في قول الله ﴿فَٱنفِرُواْ ثُبَاتٍ﴾، قال: «فِرَقاً، قليلاً قليلاً».(٣)

وروى بسنده عن الضحاك قال: «يعني: عُصَباً متفرقين».(٤)

وقد روي عن ابن عباس من طريق عطاء الخراساني عن ابن عباس قال: «عُصباً وفِرقاً»(٥)، وفي لفظ: «عُصباً».(٦)

---

(١) **تفسير الطبري** ٤: ١٦٨، و**تفسير ابن أبي حاتم** ٣: ٩٩٨. وعزاه السيوطي في **الدر المنثور** ٢: ٣٢٦ إلى ابن المنذر أيضاً.

(٢) **تفسير ابن أبي حاتم** ٣: ٩٩٨.

(٣) **تفسير الطبري** ٤: ١٦٨. وانظر **الحكم بصحة الإسناد في مقدمة كتاب التفسير الصحيح** ١: ٥٦، وانظر: **العجاب** ١: ٢٠٤.

(٤) **تفسير الطبري** ٤: ١٦٨.

(٥) هذا لفظ ابن أبي حاتم في تفسيره ٣: ٩٩٨. وقد رواه من طريق ابن جريج وعثمان عن عطاء عن ابن عباس.

(٦) هذا لفظ البيهقي في **السنن الكبرى** ٩: ٨١. وقد رواه من طريق عثمان بن عطاء عن أبيه عن ابن عباس.

ورواية عطاء الخراساني عن ابن عباس منقطعة؛ فإنه لم يسمع من ابن عباس[1].

ولم يذكر ابن حجر في التغليق ولا في الفتح سوى رواية الطبري عن ابن أبي طلحة عن ابن عباس، ولم يعلق على سبب تعليق البخاري لهذه الرواية بصيغة التمريض.[2]

ومن خلال جمع الروايات الواردة عن ابن عباس أو حملة تفسيره يتضح ما يلي:

١- أنه لم يسند هذه الرواية إلى ابن عباس سوى ابن أبي طلحة وعطاء الخراساني، وكلتاهما منقطعة، وقد روي عن جمع من حملة تفسير ابن عباس لكنه من تفسيرهم، ولم يسندوه إلى ابن عباس.

٢- مقاربة لفظ ما رواه ابن أبي طلحة لما فسر الآية به الضحاك، وما رواه عطاء الخراساني عن ابن عباس، دون ما ثبت عن مجاهد من تفسيره، فرواية ابن أبي طلحة بلفظ «عُصباً، يعني سرايا متفرقين»، ورواية عطاء عن ابن عباس بلفظ «عُصباً وفِرقاً»، وتفسير الضحاك «يعني: عُصَباً متفرقين»، بينما تفسير مجاهد كان بلفظ «فِرَقاً، قليلاً قليلاً»، والمعنى متقارب إلا أن الحديث عن التقارب في اللفظ. ولا يبعد أن يكون هذا سبباً لإيراد البخاري هذه الرواية معلقة بصيغة التمريض.

٣- أن البخاري رَحِمَهُٱللَّهُ قد اجتزأ بعض ما رواه ابن أبي طلحة عن ابن عباس، ولم يورد الرواية بتمامها، حيث اقتصر على ما تظاهرت عليه الروايات عن ابن عباس من تفسير (الثُّبات)

---

(١) انظر: المراسيل لأبي داود ص ٢٥٦؛ والعجاب ١: ٢٠٨، ٢٠٩.

(٢) تغليق التعليق ٣: ٤٣٣؛ وفتح الباري ٦: ٤٨.

بالسرايا المتفرقين، دون قوله «عصباً» التي أوردها رواة الأثر: الطبري وابن أبي حاتم. وقد يكون هذا الاجتزاء والرواية بالمعنى سبباً لإيراد البخاري هذه الرواية معلقة بصيغة التمريض.

الموضع الثاني:

قال البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ عقب إيراده قول الله عز وجل ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا سَاوَىٰ بَيۡنَ ٱلصَّدَفَيۡنِ﴾ [سورة الكهف:٩٦]:«يقال عن ابن عباس: الجبلين».[(١)]

وقد أورد هذا الموضع في كتاب (أحاديث الأنبياء) من صحيحه، في باب (قصة يأجوج ومأجوج).

وقد وصل تفسير الصدفين عن ابن عباس الطبري وابن أبي حاتم بسنديهما من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس قال:«بين الجبلين»[(٢)].

---

(١) **صحيح البخاري** (مع فتح الباري) ٦: ٤٦٠.

(٢) **تفسير الطبري** ٨: ٢٨٦. وعزا أثر ابن أبي حاتم إليه ابن حجر في **تغليق التعليق** ٤: ١١، والسيوطي في **الدر المنثور** ٤: ٤٥٢.

وقد روي هذا الخبر عن ابن عباس من طريق عطية العوفي أيضاً عن ابن عباس بلفظ: «هو سد كان بين صدفين، والصدفان: الجبلان»[1].

ورواية عطية عن ابن عباس ضعيفة[2].

كما روي نحوه عن الضحاك قال: «يعني: الجبلين، وهما من قبل أرمينية وأذربيجان».[3]

وقد روي عن مجاهد بإسناد صحيح ما يقاربه، لكنه بلفظ: «رؤوس الجبلين»[4].

ولم يذكر ابن حجر في التغليق ولا في الفتح سوى رواية ابن أبي طلحة، ولم يعلق على سبب تعليق البخاري لهذه الرواية بصيغة التمريض.[5]

وبالمقارنة بين هذه الروايات عن ابن عباس وحملة تفسيره نستطيع الوصول إلى النتائج التالية:

١- أنه لم يسند هذه الرواية إلى ابن عباس سوى ابن أبي طلحة وعطية العوفي، ورواية عطية ضعيفة؛ فلعل هذا هو السبب في إيراد الرواية معلقة بصيغة التمريض.

---

(١) رواه **الطبري** في تفسيره ٨: ٢٨٦.

(٢) انظر: **الإتقان** ٦: ٢٣٣٧.

(٣) رواه **الطبري** في تفسيره ٨: ٢٨٦.

(٤) رواه **الطبري** في تفسيره ٨: ٢٨٦ من طريق محمد بن عمر قال حدثنا أبو عاصم، قال حدثنا عيسى، ومن طريق الحارث، قال حدثنا الحسن، قال حدثنا ورقاء، كلاهما عن ابن أبي نجيح عن مجاهد. وانظر في صحة الإسناد: **التفسير الصحيح** ١: ٥٥-٥٨.

(٥) انظر: **تغليق التعليق** ٤: ١١، **وفتح الباري** ٦: ٤٦٥.

٢- مخالفة ما ثبت عن مجاهد -وهو من أبرز تلاميذ ابن عباس[١]-، وموافقة ما رواه عطية عن ابن عباس، وما فسر الآية به الضحاك؛ حيث فسروا الصدفين بالجبلين، بينما فسره مجاهد برؤوس الجبلين؛ ولعل هذا مما دعا البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ إلى إيراد الرواية بصيغة التمريض.

الموضع الثالث:

قال البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «ويذكر عن ابن عباس: ﴿لَا تَعۡضُلُوهُنَّ﴾ [سورة النساء: ١٩]: لا تقهروهن»[٢].

وهذا الموضع هو أول موضع في كتاب التفسير من صحيح البخاري، في باب: ﴿لَا يَحِلُّ لَكُمۡ أَن تَرِثُواْ ٱلنِّسَآءَ كَرۡهٗاۖ وَلَا تَعۡضُلُوهُنَّ لِتَذۡهَبُواْ بِبَعۡضِ مَآ ءَاتَيۡتُمُوهُنَّ﴾ [سورة النساء: ١٩].

وقد وصله الطبري من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس بلفظ: «عن ابن عباس قوله ﴿وَلَا تَعۡضُلُوهُنَّ﴾ يقول: لا تقهرونهن ﴿لِتَذۡهَبُواْ بِبَعۡضِ مَآ ءَاتَيۡتُمُوهُنَّ﴾ يعني: الرجل تكون له المرأة وهو كاره لصحبتها ولها عليه مهر فيضر بها لتفتدي»[٣] وعزاه ابن حجر إلى ابن أبي حاتم كذلك.[٤]

ولم يعلق ابن حجر على سبب إيراد البخاري لهذا الموضع بصيغة التمريض.

---

(١) انظر: الإتقان ٦: ٢٣٣٩.

(٢) صحيح البخاري (مع فتح الباري) ٨: ٣٠٩.

(٣) تفسير الطبري ٣: ٦٥٠.

(٤) تغليق التعليق ٤: ١٩٤، وفتح الباري ٨: ٣١٠.

إلا أن الملاحظ أن البخاري رَحِمَهُٱللَّهُ قد اقتصر على المعنى اللغوي للفظة الآية، دون بيان المخاطب فيها، وهو ما اختلف فيه المفسرون من السلف والخلف: أهو الزوج الذي يحبس زوجَه وهو لها كاره لتفتدي نفسها بالخلع، أم هو وارث المتوفى عن زوجةٍ، يرثها؛ فيعضلها لتفتدي نفسها؟

وقد انفرد ابن أبي طلحة عن ابن عباس -دون سائر من روى عنه- بما رواه من أن المراد الزوج يعضل زوجَه لتفتدي نفسها، وقد وافقه الضحاك من تفسيره.[(١)]

وقد عقَّب البخاري رَحِمَهُٱللَّهُ ما رواه معلقاً عن ابن عباس من المعنى اللغوي للعضل بما رواه موصولاً عنه، حيث روى البخاري بسنده عن عكرمة عن ابن عباس أنه قال في تفسير الآية: «كانوا إذا مات الرجل كان أولياؤه أحقَّ بامرأته: إن شاء بعضهم تزوجها، وإن شاؤوا زوجوها، وإن شاؤوا لم يزوجوها، وهم أحق بها من أهلها، فنزلت هذه الآية في ذلك».[(٢)]

فعلى هذا فالمخاطب أولياء الزوج، وهو مخالف لما رواه ابن أبي طلحة من أن المخاطب هو الزوج نفسه.

---

(١) رواه **الطبري** في تفسيره ٣: ٦٥٠.

(٢) رواه **البخاري** في صحيحه، كتاب التفسير، باب ﴿لَا يَحِلُّ لَكُمۡ أَن تَرِثُواْ ٱلنِّسَآءَ كَرۡهٗاۖ وَلَا تَعۡضُلُوهُنَّ لِتَذۡهَبُواْ بِبَعۡضِ مَآ ءَاتَيۡتُمُوهُنَّ﴾ ح (٤٥٧٩)، ٨: ٣٠٩.

وقد وافق عكرمةُ سائر الرواة عن ابن عباس، كما وافق حملة تفسير ابن عباس؛ فقد روى نحوه: عطاء الخراساني وعطية العوفي عن ابن عباس، وفسر الآية بنحو تفسير ابن عباس جمع من حملة تفسيره، كعطاء بن أبي رباح، ومجاهد، والضحاك في رواية، وأبي مجلز.[1]

أما بالنسبة إلى المعنى اللغوي عند هؤلاء الرواة فلم يفسروه تفسيراً مباشراً كما رواه ابن أبي طلحة، بل يفهم من سياق تفسيرهم، نحو رواية عكرمة التي رواها البخاريُّ، والتي سبق ذكرُها، فيقول مثلاً: «ورثَ امرأتَه... »، «إن شاء أمسكها، أو يحبسها حتى... »، «حبسها أهله... »، «فورث نكاحها».

ولعل البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ اختار اللفظ الذي رواه ابن أبي طلحة لأنه الأنسب في التفسير اللغوي، ثم نبه على مخالفة ابن أبي طلحة -في التتمة التي رواها ولم يوردها البخاري- سائر ما رواه حملة تفسير ابن عباس، والله تعالى أعلم.

---

(١) ساق هذه الروايات **الطبري** في تفسيره ٣: ٦٤٧، ٦٤٨.

الموضع الرابع:

قال البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «ويذكر عن ابن عباس ﴿حَصِرَتْ﴾ [سورة النساء: ٩٠]: ضاقت».

وقد أورد هذا الموضع في كتاب التفسير من صحيحه، في باب ﴿وَمَا لَكُمْ لَا تُقَٰتِلُونَ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾ إلى ﴿ٱلظَّالِمِ أَهْلُهَا﴾ [سورة النساء: ٧٥].[١]

وقد أورده عقب ما رواه عن ابن عباس موصولاً «أن ابن عباس تلا ﴿إِلَّا ٱلْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ ٱلرِّجَالِ وَٱلنِّسَآءِ وَٱلْوِلْدَٰنِ﴾ [سورة النساء: ٩٨] قال: كنت أنا وأمي ممن عذر الله».[٢]

وقد وصله ابن أبي حاتم في تفسيره كما عبَّر عنه ابن حجر[٣]، وقد ساقه ابن أبي حاتم عن أسباط عن السدي من تفسيره بلفظ: «ضاقت صدورهم»، ثم قال: «وروي عن ابن عباس من رواية علي بن أبي طلحة مثل ذلك».[٤]

وعليه؛ فإن لفظ رواية ابن أبي طلحة عن ابن عباس بالنسبة لنا غير معلومة، وإنما نعلم معناها، وهو الموافق لما رواه ابن أبي حاتم بسنده عن السدي.

---

(١) صحيح البخاري (مع فتح الباري) ٨: ٣٢٢.

(٢) برقم (٤٥٨٨).

(٣) تغليق التعليق ٤: ١٩٧، وفتح الباري ٨: ٣٢٢، وكذا العيني في عمدة القاري ١٨: ١٧٩، والقسطلاني في إرشاد الساري ٧: ٨٨.

(٤) تفسير ابن أبي حاتم ٣: ١٠٢٨.

ومن المعلوم من منهج ابن أبي حاتم الذي نص عليه في مقدمة تفسيره أنه يورد الأخبار بأصح الأسانيد، وأشبهها متناً، ثم يسمي من وافقه، مع مراعاة طبقات الرواة، فلا ينتقل إلى التابعين إلا إذا لم يرو عن الصحابة، ولا ينزل إلى أتباع التابعين إلا إذا لم يرو عن التابعين.(١)

ولم يتبين لي سبب صنيع ابن أبي حاتم في هذا الموضع، حيث أورد تفسير السدي من قوله، ثم سمى من وافقه، وهو ابن عباس فيما رواه عنه ابن أبي طلحة، إلا أنه قد يكون لفظه أتم وأبسط مما رواه ابن أبي طلحة، وهو ما لم نقف عليه.

ولم يعلق ابن حجر على سبب تعليق البخاري لهذه الرواية بصيغة التمريض.

ولم يتبين لي سبب إيراد البخاري لهذه الرواية بصيغة التمريض، ولم أجد من صرح بشيء من ذلك ولا إلى من أشار إليه، إلا أنه بتأملها ومقارنتها بما روي عن السلف في تفسير هذه الآية، وعرضها على ما عرف من منهج البخاري في التعليق فإننا نجد بين يدينا عدداً من الاحتمالات غير القوية، وهي:

١- احتمال أن يكون ابن أبي طلحة (ت ١٤٣هـ) قد تلقاه عن السدي (ت ١٢٧هـ)، وهو وإن لم يسنده إلى أحد، بل ساقه على أنه تفسيره، فإنه يغلب على الظن أنه مما رواه عن ابن عباس؛ بدلالة صنيع ابن أبي طلحة حيث أسنده إلى ابن عباس، وعامة مرويات السدي في التفسير عن ابن عباس من طريق أبي صالح، وهو ضعيف.(٢)

---

(١) **تفسير ابن أبي حاتم** ١: ١٤.

(٢) واسمه باذام، أو باذان، مولى أم هانئ. انظر: **تقريب التهذيب** (برقم ٦٣٩) ص ١٦٣. وانظر في إسناد السدي: **الإتقان** ٦: ٢٣٣٤.

٢- احتمال أن يكون التفسير مروياً بالمعنى، إذ لم نقف على لفظ ابن عباس عند غير البخاري، وهو لم يصرح بأنها رواية ابن أبي طلحة، وقد يكون رواه بالمعنى.

٣- احتمال أن يكون هذا اللفظ عند البخاري عن ابن عباس من غير طريق ابن أبي طلحة، وعليه فلا يعد مما رواه البخاري عن ابن أبي طلحة بصيغة التمريض، ويكون داخلاً في المبحث الثالث من البحث، وهو ما يُتوهم عده من مرويات ابن أبي طلحة عن ابن عباس من معلقات البخاري.

والله تعالى أعلم بالصواب في ذلك.

الموضع الخامس:

قال البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «ويذكر عن ابن عباس ﴿عَقِيمًا﴾ [سورة الشورى: ٥٠]: التي لا تلد».

وقد أورده البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ في كتاب التفسير، باب سورة ﴿حمٓ ۝١ عٓسٓقٓ﴾.[١]

وهذا التفسير قد وصله -بمعناه- الطبري وابن أبي حاتم من طريق ابن أبي طلحة حسب ما أفاده ابن حجر.[٢]

(١) صحيح البخاري (مع فتح الباري) ٨: ٦١٥.

(٢) تغليق التعليق ٤: ٣٠٤؛ وفتح الباري ٨: ٧١٦؛ ونحوه في إرشاد الساري ٧: ٣٣٠.

ولفظ الطبري الذي رواه بسنده عن ابن أبي طلحة عن ابن عباس: «لا يلقح».[١]

وأما اللفظ الذي أورده البخاري «التي لا تلد» فهو لفظ جويبر عن الضحاك عن ابن عباس فيما ذكره ابن حجر والعيني[٢]، حيث قال العيني: «وهذا ذكره جويبر عن الضحاك عن ابن عباس، وكأن فيه ضعفاً وانقطاعاً، فلذلك لم يجزم به فقال: ويذكر».

وأما ابن حجر فبعد أن وصله من طريق ابن أبي طلحة قال:«وذكره باللفظ المعلق بلفظ جويبر عن الضحاك عن ابن عباس، وفيه ضعف وانقطاع؛ فكأنه لم يجزم به لذلك».[٣]

ويحتمل أن يقال: إن البخاري قد أورد أثر ابن أبي طلحة بصيغة التمريض؛ لروايته له بالمعنى.

وأياً ما قيل، فيبقى هذا الموضع محلاً للنظر والتأمل، فاللفظ لفظ جويبر، وصيغة التمريض بطريقه أَلْيَق؛ ولذا لم يذكر العيني رواية غيره أصلاً، ولم يشر لرواية ابن أبي طلحة بالكلية، وقد ترددت في إيراد هذا الموضع في بحثي، ثم رأيت أنه لا يخرج عن كونه مما رواه ابن أبي طلحة عن ابن عباس، وقد أورده البخاري بصيغة التمريض؛ فأوردته للتنبيه عليه، لا تسليماً بتمريض رواية ابن أبي طلحة في هذا الموضع.

---

(١) **تفسير الطبري** ١١: ١٦١.

(٢) **فتح الباري** ٨: ٧١٦؛ **وعمدة القاري** ١٩: ١٥٦. ولم يتبين لي من الذي خرجه، غير أن السيوطي في **الدر المنثور** ٥: ٧١٢ قد عزاه إلى ابن المنذر بلفظ قريب منه، دون تسمية راويه عن ابن عباس، حيث قال: «وأخرج ابن المنذر عن ابن عباس رضي الله عنهما في قوله ﴿وَيَجْعَلُ مَن يَشَآءُ عَقِيمًا﴾ قال: الذي لا يولد له ولد».

(٣) **فتح الباري** ٨: ٧١٦.

المبحث الثاني: ما يحتمل تعليقه بصيغة التمريض

من منهج البخاري رَحِمَهُٱللَّهُ الذي سار عليه في صحيحه، وبالأخص في كتاب التفسير منه أنه في تراجم الأبواب يعلق عدداً من الآثار المروية في التفسير، يصدر بعضها بنسبتها إلى أصحابها، أحياناً بصيغة الجزم، وحيناً بصيغة التمريض، ثم يورد عدداً من الأقوال التفسيرية عن المفسِّر نفسه إلا أنها من مواضع متفرقة، وليست تابعة للرواية السابقة، يعطفها حيناً عليها بواو العطف، وفي الغالب لا يعطفها، بل يقطع الكلام، ثم يستأنف الأثر الجديد استئنافاً.

والسؤال الملحَّ هنا: هل هذه المواضع الـمُتبعة للمعلقات بصيغة التمريض تابعة لها في التمريض؟ أم تأخذ حكم المجزوم به؟ أم لا يحكم عليها بجزم ولا تمريض؟

وهو سؤال لم أجد عنه إجابة صريحة، فكان لا بد من التنقيب والبحث والمقارنة والموازنة للوصول إلى نتيجة مرضية في هذا الأمر.

والذي يعنينا من ذلك في هذا البحث هي المواضع التي أَتْبَعَها لما علقه بصيغة التمريض من مرويات ابن أبي طلحة عن ابن عباس دون مرويات غيره. وقد وردت أربع مرات، وهي:

- قال البخاري رَحِمَهُٱللَّهُ عقب إيراده قول الله عز وجل ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا سَاوَىٰ بَيۡنَ ٱلصَّدَفَيۡنِ﴾ [سورة الكهف: ٩٦]:«يقال عن ابن عباس: الجبلين. والسدين: الجبلين. خرجاً: أجراً».[1]

---

(١) صحيح البخاري (مع فتح الباري)، كتاب أحاديث الأنبياء، باب قصة يأجوج ومأجوج ٦: ٤٦٠.

- قال البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «ويذكر عن ابن عباس: ﴿لَا تَعۡضُلُوهُنَّ﴾ [سورة النساء: ١٩]: لا تقهروهن، ﴿حُوبًا﴾ [سورة النساء: ٢]: إثماً، ﴿تَعُولُواْ﴾ [سورة النساء: ٣]: تميلوا، ﴿نِحۡلَةً﴾ [سورة النساء: ٤]: النحلة المهر».(١)

- قال البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «ويذكر عن ابن عباس ﴿حَصِرَتۡ﴾ [سورة النساء: ٩٠]: ضاقت، ﴿تَلۡوُۥٓاْ﴾ [سورة النساء: ١٣٥]: ألسنتكم بالشهادة».(٢)

- قال البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «ويذكر عن ابن عباس ﴿عَقِيمًا﴾ [سورة الشورى: ٥٠]: التي لا تلد. ﴿رُوحًا مِّنۡ أَمۡرِنَا﴾ [سورة الشورى: ٥٢]: القرآن».(٣)

وفيما يلي دراسة موجزة للمواضع الأربعة، ويعقبها تلخيص للمسألة، وستنصب الدراسة على السؤال المصدر به، وهو ما درجة هذه المعلقات من حيث الجزم والتمريض؟

---

(١) **صحيح البخاري (مع فتح الباري)**، كتاب التفسير، باب: ﴿لَا يَحِلُّ لَكُمۡ أَن تَرِثُواْ ٱلنِّسَآءَ كَرۡهٗاۖ وَلَا تَعۡضُلُوهُنَّ لِتَذۡهَبُواْ بِبَعۡضِ مَآ ءَاتَيۡتُمُوهُنَّ﴾ [سورة النساء: ١٩] ٨: ٣٠٩.

(٢) **صحيح البخاري (مع فتح الباري)**، كتاب التفسير، باب ﴿وَمَا لَكُمۡ لَا تُقَٰتِلُونَ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾ [سورة النساء: ٧٥] ٨: ٣٢٢.

(٣) **صحيح البخاري (مع فتح الباري)**، كتاب التفسير، باب سورة ﴿حمٓ ١ عٓسٓقٓ﴾ ٨: ٦١٥.

ففي **أول هذه المواضع** قال البخاري: «يقال عن ابن عباس: الجبلين. والسدين: الجبلين. خرجاً: أجراً»، فنقل تفسير الجبلين عن ابن عباس بصيغة التمريض، وهو مما رواه ابن أبي طلحة عن ابن عباس، وقد سبق وصله في المبحث الأول، ولا إشكال فيه.

لكن البخاري أعقبه بقوله «والسدين: الجبلين. خرجاً: أجراً»، وهنا موضع الإشكال، فأما تفسير السدين فقد وصله ابن أبي حاتم من حديث عقبة بن عامر مرفوعاً بإسناد فيه ضعف[1]، ووصله الطبري عن ابن عباس من طريق ابن جريج عن ابن عباس، وهي طريق ضعيفة.[2]

وأما تفسير الخَرْج فقد وصله ابن أبي حاتم من طريق ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس.[3]

وفي **الموضع الثاني** قال البخاري رَحِمَهُٱللَّهُ: «ويذكر عن ابن عباس: ﴿لَا تَعۡضُلُوهُنَّ﴾ [سورة النساء: ١٩]: لا تقهروهن، ﴿حُوبًا﴾ [سورة النساء: ٢]: إثماً، ﴿تَعُولُواْ﴾ [سورة النساء: ٣]: تميلوا، ﴿نِحۡلَةً﴾ [سورة النساء: ٤]: النحلة المهر».

وقد عطف البخاري رَحِمَهُٱللَّهُ ثلاثة تفاسير على تفسير العضل المعلق بصيغة التمريض، إلا أن الملاحظ أن المواضع المعطوفة -وهي تفسير الحُوب، والعَول، والنِّحْلة- أسبق في موضع ورودها

(١) عزاه إليه وحكم عليه ابن حجر في **فتح الباري** ٦: ٤٦٥، ولم يذكر رواية الطبري عن ابن عباس.

(٢) **تفسير الطبري** ٨: ٢٧٨. وانظر الحديث عن رواية ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس في **العجاب** ١: ٢٠٩.

(٣) عزاه إليه ابن حجر في **فتح الباري** ٦: ٤٦٥.

في القرآن الكريم من العضل؛ ففي إيرادها في هذا الموضع غرابة؛ ولذا قال ابن حجر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وكأنه من بعض نسَّاخ الكتاب كما قدمناه غير مرة، وليس هذا خاصاً بهذا الموضع، ففي التفسير في غالب السور أشباه هذا».[١]

ثم إن تفسير الحوب بالإثم قد وصله ابن أبي حاتم بإسناد صحيح من طريق داود بن أبي هند عن عكرمة عن ابن عباس.[٢]

وتفسير العول بالميل موصول عن ابن عباس بأسانيد بعضها صحيح من طريق سعيد بن جبير والشعبي كلاهما عن ابن عباس، كما وصله الطبري عن ابن عباس من طريق ابن أبي طلحة، ومن طريق عطية العوفي.[٣]

---

(١) **فتح الباري** ٨: ٣١٠.

(٢) **تفسير ابن أبي حاتم** ٣: ٨٥٦. وأعقبه بقوله: « وروي عن الحسن وسعيد بن جبير ومجاهد وعكرمة وابن سيرين والسدي والضحاك وقتادة وأبي مالك ومقاتل بن حيان وزيد بن أسلم وأبي سنان نحو ذلك». وقد صحح إسناده ابن حجر في **فتح الباري** ٨: ٣١٠، والعيني في **عمدة القاري** ١٨: ١٦٨.

(٣) **سنن سعيد بن منصور** ح (٥٥٨) ٣: ١١٤٦، **وتفسير الطبري** ٣: ٥٨٢، **وتفسير ابن أبي حاتم** ٣: ٨٦٠. وانظر الحكم على بعض أسانيدها بالصحة في: **فتح الباري** ٨: ٣١٠، وحاشية سنن سعيد بن منصور عند تخريج الأثر.

وتفسير النحلة بالمهر وصله الطبري من طريق ابن أبي طلحة عن ابن عباس، ولم أقف على ما يوجب تمريضه.[1]

وفي **الموضع الثالث** قال البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «ويذكر عن ابن عباس ﴿حَصِرَتْ﴾ [سورة النساء: ٩٠]: ضاقت، ﴿تَلْوُۥٓا۟﴾ [سورة النساء: ١٣٥]: ألسنتكم بالشهادة».

فتفسير ﴿تَلْوُۥٓا۟﴾ تابع في الصياغة للمعلق بصيغة التمريض قبله وقد وصله الطبري عن ابن أبي طلحة عن ابن عباس بلفظ: «إن تلووا بألسنتكم بالشهادة، أو تعرضوا عنها».[2]

كما وصله ابن أبي حاتم بمثل لفظ البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ:«تلووا ألسنتكم بالشهادة».[3]

ولم أقف على ما يوجب تمريضه، بل إنه قد وافق في هذا ما رواه عطية العوفي عن ابن عباس، كما وافق تفسير مجاهد من طرق، وتفسير السدي والضحاك.[4]

كما أن بين الآيتين المفسرتين بالروايتين خمساً وأربعين آية، فهما موضعان متفرقان من سورة النساء.

---

(١) انظر: تفسير الطبري ٣: ٥٨٣.

(٢) تفسير الطبري ٤: ٣٢٢.

(٣) تفسير ابن أبي حاتم ٤: ١٠٨٩.

(٤) تفسير الطبري ٤: ٣٢٢، ٣٢٣.

وأما **الموضع الرابع** فقد قال فيه البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «ويذكر عن ابن عباس ﴿عَقِيمًا﴾ [سورة الشورى:٥٠]: التي لا تلد. ﴿رُوحًا مِّنْ أَمْرِنَا﴾ [سورة الشورى: ٥٢]: القرآن».

والموضع الثاني: تفسير الروح بالقرآن، وقد وصله ابن أبي حاتم من طريق ابن أبي طلحة عن ابن عباس.[١]

ولم يتبين لي ما يوجب إيراد هذه الرواية بصيغة التمريض.

وبعد هذا العرض الموجز لهذه المواضع أعود للإجابة إلى السؤال السابق، وهو: هل يحكم على هذه المواضع التابعة لما علق بصيغة التمريض بأنها معلقة بصيغة التمريض؟ أم معلقة بصيغة الجزم؟ أم لا توصف بهذا ولا ذاك؟

والذي يترجح لدي من -خلال دراسة هذه المواضع[٢]- أنها لا تشملها صيغة التمريض السابقة لها، ولا توصف بالجزم كذلك؛ وذلك لما يأتي:

- أن هذه الآثار المتعاقبة منفصلة، وليست متصلة، وليست أثراً واحداً فتشملها صيغة التمريض التي علق بها الأثر الأول، وبين الموضع والموضع آيات طوال، بل بعض الآثار

---

(١) أشار إليه ابن حجر في **تغليق التعليق** ٤: ٣٠٤، **وفتح الباري** ٨: ٧١٦، وعزاه السيوطي في **الدر المنثور** ٥: ٧١٣ إلى ابن المنذر وابن أبي حاتم دون تسمية راويه عن ابن عباس.

(٢) اقتصرت دراستي على ما كان تابعاً لما علق بصيغة التمريض مما رواه ابن أبي طلحة عن ابن عباس فقط، رغبة في القصد نحو هدف بحثي المعني بطريق ابن أبي طلحة عن ابن عباس. وأما بقية المواضع التابعة للمعلقات بصيغة الجزم، أو التابعة لمعلقات بصيغة التمريض لكنها ليست من مرويات ابن أبي طلحة فلم أعرِّج عليها. وهي صالحة لموضوع دراسة تستقرئها، وتبرز منهج البخاري رحمه الله فيها بجلاء بعد الاستقراء التام.

اللاحقة أسبق في موضعها من القرآن من الآثار السابقة. والذين وصلوها من المفسرين والمحدثين وصلوها على أنها آثار مختلفة. وكذا شراح الحديث أفردوا كل واحدة منها على حدة، وهذا ظاهر.

- أن شراح صحيح البخاري لم يتعرضوا لهذه المواضع اللاحقة لما صيغ بالتمريض، ولم يتعاملوا معها لا على أنها مصوغة بصيغة التمريض، ولا بصيغة الجزم، ولم يصفوها بشيء من ذلك، رغم أنهم في كثير من المواضع المعلقة بصيغة الجزم يتوقفون عند تعليقها بصيغة الجزم، وربما يعلقون على ذلك ويبينون سبب تعليقها بصيغة الجزم.
- أن هذه الآثار قد رويت عن ابن عباس من طرق متعددة، وليست من طريق واحدة، ففي الموضع الأول -مثلاً- جاءت الروايتان -اللاحقتان لرواية ابن أبي طلحة المعلقة بصيغة التمريض- كلتاهما من طريق ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس، وفي الموضع الثاني جاءت إحدى الروايات من طريق عكرمة، بينما الثلاث الأخريات من طريق ابن أبي طلحة.
- أن كثيراً من هذه الآثار لم يظهر لي موجب لصياغتها بصيغة التمريض كما في الموضع الثاني والثالث والرابع، بل صح بعضها بلفظه عن ابن عباس من طرق، وقد تظاهرت الطرق على هذا اللفظ مثل تفسير (تعولوا). إلا أنه في الوقت ذاته لا نستطيع القول إن كل ما لم يصرح فيه بصيغة التمريض فيعامل معاملة ما جزم به؛ فإن بعض هذه الروايات ضعيفة، مثل الروايتين اللاحقتين في الموضع الأول، وهما تفسير (السدين) و(خرجاً).

- احتمال أن يكون هناك تصرف من النساخ، وهو ما أشار إليه ابن حجر حينما تحدث عن التقديم والتأخير في المواضع المفسَّرة من الآيات، وكيف جاء تفسير بعض الآيات بعد لواحقها، ومن ذلك تفسير لفظة (تعضلوهن) من الآية التاسعة عشرة من سورة النساء، ثم أعقبها بتفسير ألفاظ من الآيات (٢، ٣، ٤) من السورة نفسها، فقال: «وكأنه من بعض نسَّاخ الكتاب كما قدمناه غير مرة، وليس هذا خاصاً بهذا الموضع، ففي التفسير في غالب السور أشباه هذا».(١)

فلهذه الأسباب يترجح لدي أن هذه المواضع التابعة لا توصف بجزم ولا تمريض، والله أعلم.(٢)



---

(١) **فتح الباري** ٨: ٣١٠. ورغم أن احتمال تصرف النساخ -مع تعدد نسخ الصحيح وتعدد رواياته وتواطئها على ذلك- فيه شيء من البعد، إلا أنه يبقى احتمالاً لا ينبغي تجاهله، لا سيما وأنه أحد مرجحات مقصود الكلام وهو أن المعطوفات على التمريض لا تأخذ حكمه، وليس هو المرجح الوحيد.

(٢) قسم الباحث د. أمين عمر محمد نسخة علي ابن أبي طلحة التي جمعها من خلال صحيح البخاري إلى قسمين: المعلقات بصيغة الجزم، والمعلقات بصيغة التمريض، وأورد في المعلقات بصيغة الجزم كل ما لحقها، وأورد في المعلقات بصيغة التمريض كل ما لحقها مما روي من طريق ابن أبي طلحة. انظر: **تغليق تعليق نسخة علي بن أبي طلحة في التفسير من خلال صحيح البخاري**، بحث منشور في مجلة البحوث والدراسات الشرعية، العدد ٣٢ ص ٧٠، ٧١.

المبحث الثالث: ما يتوهم عده من مرويات ابن أبي طلحة من المعلقات بصيغة التمريض

اشتهر أن البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ قد علق كثيراً من صحيفة علي ابن أبي طلحة عن ابن عباس في التفسير، يورده بصيغة الجزم قائلاً: «وقال ابن عباس»، أو بصيغة التمريض: «ويذكر عن ابن عباس»، ولا يصرح براويها عن ابن عباس.

وقد يتبادر إلى الذهن لأول وهلة أن كل ذلك من طريق ابن أبي طلحة عن ابن عباس، إلا أن ذلك غير صحيح، فبعض ما علقه البخاري عن ابن عباس من غير صحيفة ابن أبي طلحة، وإن كان غالب ما يعلقه منها.

وهذا ظاهر لمن تتبع وصل المعلقات، وتميز له الموصول من طريق ابن أبي طلحة من غيره إلا أنه قد يقع الخطأ عند من لم يتتبع ذلك.

وقد وقفت على ثلاثة مواضع علقها البخاري عن ابن عباس بصيغة التمريض، ولم تكن من طريق علي بن أبي طلحة، وهاهي أسوقها إليك مرتبة حسب ورودها في الصحيح.

الموضع الأول: قال البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ : «ويذكر عن ابن عباس ﴿أَلَمۡ نَشۡرَحۡ لَكَ صَدۡرَكَ﴾: شرح الله صدره للإسلام».[1]

---

(١) **صحيح البخاري (مع فتح الباري)**، كتاب التفسير، باب سورة ﴿أَلَمۡ نَشۡرَحۡ لَكَ﴾ ٨: ٩٠٩.

وصله ابن مردويه من طريق ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس، وفي إسناده راوٍ ضعيف.[١]

الموضع الثاني: قال البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «ويذكر عن ابن عباس: ﴿ٱلْوَسْوَاسِ﴾ [سورة الناس: ٤]: إذا ولد خنسه الشيطان، فإذا ذكر الله عز وجل ذهب، وإذا لم يذكر الله ثبت على قلبه».[٢]

وفي هذا الموضع اختلفت نسخ الصحيح بين صيغة التمريض (ويذكر) وصيغة الجزم (وقال)، ويرجح ابن حجر والعيني صيغة التمريض لضعف الطريق إلى ابن عباس.[٣]

وقد رواه ابن أبي شيبة بإسناد صحيح، لم يذكره ابن حجر ولا العيني.[٤]

---

(١) انظر العزو إلى ابن مردويه والحكم على الإسناد باللفظ الذي حكيته في المتن في: **فتح الباري** ٨: ٩١٠؛ **وعمدة القاري** ١٩: ٣٠١؛ **وإرشاد الساري** ٧: ٤٢٤؛ وعزاه السيوطي في **الدر المنثور** ٦: ٦١٥ إلى ابن المنذر وابن أبي حاتم إضافة إلى ابن مردويه، ولم يسم روايه عن ابن عباس.

(٢) **صحيح البخاري (مع فتح الباري)**، كتاب التفسير، باب سورة ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ ٱلنَّاسِ﴾ ٨: ٩٤٧.

(٣) **فتح الباري** ٨: ٩٤٨؛ **وعمدة القاري** ٢٠: ١١.

(٤) **مصنف ابن أبي شيبة** ح(٣٤٧٧٤) ٧: ١٣٥. حيث رواه عن جرير، عن منصور، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس بلفظ «الشيطان جاثم على قلب ابن آدم، فإذا سها وغفل وسوس، وإذا ذكر الله خنس». وقد صححه علي الحلبي في تحقيقه لتخريج الألباني لهداية الرواة ح (٢٢٢١) ٢: ٤٢٦؛ ومحمد عمرو عبداللطيف في **تبييض الصحيفة** ١: ٤٥، وغيرهما من المتأخرين.

وهذا الموضع -على أي حال- لم أقف عليه موصولاً من طريق ابن أبي طلحة، بل هو موصول من طريق سعيد بن جبير، ومن طريق عطية العوفي، وغيرهما.(١)

الموضع الثالث: قال البخاري رَحِمَهُٱللَّهُ: «ويذكر عن ابن عباس ﴿حَتَّىٰ يَبۡلُغَ ٱلۡكِتَٰبُ أَجَلَهُۥ﴾: انقضاء العدة».(٢)

وقد وصله الطبري وابن أبي حاتم من طريق عطاء الخراساني عن ابن عباس(٣)، كما وصله الطبري أيضاً من طريق عطية العوفي(٤). ولم أقف عليه موصولاً من طريق علي بن أبي طلحة.

فهذه المواضع الثلاثة أوردها البخاري بصيغة التمريض، إلا أنها عند البحث عن وصلها تبين أنها من غير طريق ابن أبي طلحة؛ وعليه؛ فلا تدخل هذه المواضع في هذا البحث إلا على سبيل الاحتراس من الوهم.

ومع جلاء الأمر لمن تتبع طرق الأثر إلا أنه لا يتبين لمن لم يتتبعها؛ وقد أوردها محمد فؤاد عبدالباقي في معجم غريب القرآن الذي اشترط فيه إيراد «ما ورد عن ابن عباس من طريق ابن أبي

---

(١) انظر طرق الأثر في: **تفسير الطبري** ١٢: ٧٥٢، ٧٥٣؛ **وفتح الباري** ٨: ٩٤٨؛ **والدر المنثور** ٦: ٧٢١، ٧٢٢.

(٢) **صحيح البخاري (مع فتح الباري)**، كتاب النكاح، باب قول الله ﴿وَلَا جُنَاحَ عَلَيۡكُمۡ فِيمَا عَرَّضۡتُم بِهِۦ مِنۡ خِطۡبَةِ ٱلنِّسَآءِ﴾ ٩: ٢٢٣.

(٣) **تفسير الطبري** ٢: ٥٤٢، **وتفسير ابن أبي حاتم** ٢: ٤٤١.

(٤) **تفسير الطبري** ٢: ٥٤٢.

طلحة خاصة كما جاء على غلاف الكتاب، وقد أورد المواضع الثلاثة كلها دون بيان أنها من غير طريق ابن أبي طلحة(١).

والله تعالى أعلم، وصلى الله وسلم على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين.

---

(١) أورد الموضع الأول ص ١٠٢، والموضع الثاني ص ٢٢٥، والموضع الثالث ص ٣.

وقد ترددت في إيراد هذا المبحث في هذا البحث؛ لكونه غير داخل فيه أصلاً، فلما رأيت الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي –على خبرته ودقته– أوردها في كتابه دون تنبيه عليها؛ رأيت من المناسب إيرادها، إتماماً للفائدة، وإثباتاً لنتيجة قد وصلت إليها من نتائج البحث.

الخاتمة

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، والصلاة والسلام على نبيه ومصطفاه، وعلى آله وصحبه ومن اهتدى بهداه، أما بعد:

ففي ختام هذا البحث الوجيز، المسمى « ما علقه البخاري بصيغة التمريض عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا من مرويات ابن أبي طلحة »، وبعد مسيرة استمتعت فيها بالاستقراء والمراجعة والتأمل والمقارنة والتحليل للمواضع المعلقة في صحيح البخاري بصيغة التمريض، مما رواه ابن أبي طلحة عن ابن عباس، أُثبت أبرز ما وصلت إليه من نتائج وتوصيات، قائلاً -وبالله التوفيق-:

١- أغلب المواضع التي أوردها البخاري من صحيفة ابن أبي طلحة علقها بصيغة الجزم، وقد بلغت حسب إحصاء بعض الباحثين (٤٥) موضعاً من أصل (٥٠) موضعاً.

٢- عدد المواضع التي ثبت لدي أن البخاري قد أوردها بصيغة التمريض (٤) مواضع.

٣- لم أستطع الجزم بالعلة التي من أجلها علق البخاري بعض المواضع بصيغة التمريض، وإنما كان هناك احتمالات متعددة استنتجتها من خلال المقارنة، أهمها: شذوذه عما روي عن ابن عباس من طرق أخرى، ومخالفته لما صح عن حملة تفسير ابن عباس من أقوالهم.

٤- هناك موضع واحد معلق بصيغة التمريض، وعده بعض العلماء من صحيفة علي بن أبي طلحة، والذي ظهر لي أن التمريض لرواية غير ابن أبي طلحة، أو لكون البخاري أورده بالمعنى.

٥- ترجح لدي أن ما أورده البخاري من معلقات لم يصرح فيها بالجزم ولا التمريض فلا يحكم عليه بجزم ولا تمريض، ولا يأخذ حكم ما سبقه من معلقات مصرحٍ بالجزم بها أو تمريضها. وهي خمسة مواضع.

٦- ترجح لدي أن ما علقه البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ بصيغة الجزم فلقوة طريق ابن أبي طلحة عنده، وليس لوجود عاضد لها؛ وذلك للكثرة الغالبة للمواضع المجزوم بها مقابل المواضع المعلقة بصيغة التمريض، حيث لا تتجاوز (٥) مواضع من أصل (٥٠) موضعاً. كما أني قد وقفت على عينة لا بأس بها مما علقه البخاري بصيغة الجزم، وكان بعضها مما انفرد به ابن أبي طلحة، ولا عاضد له فيما وقفت عليه، مما يؤكد أن الرأي العام للبخاري في رواية ابن أبي طلحة الأخذ بها، والاعتماد عليها، إلا أني أوصي بدراسة استقرائية لجميع المواضع التي علقها البخاري بصيغة الجزم في صحيحه لتأكيد وجود عاضد لها، أو يتبين من خلالها أن البخاري يرى ثبوتها لذاتها ولو لم يكن هناك عاضدٌ لها.

أما بعد: فهذا البحث نتاج جهد بشري، بذلت فيه ما أستطيع من استقراء ومقارنة وتحليل، حاولت فيه الإضافة العلمية إلى التخصص، إلا أنه لجدة الفكرة نوعاً ما، ولعدم إمكان الجزم بما أراده البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ في تعليقه لهذه المواضع المحددة بصيغة التمريض؛ فإن هذا البحث قابل -أكثر مما سواه من البحوث- للخطأ، راجياً أن يكون إلى الصواب أقرب؛ فما كان من صواب فمن الله، وما كان من خطأ فمن نفسي ومن الشيطان، وأسأل الله جل وعلا أن ينفع بهذا البحث كاتبه

وقارئه، وأن يجعله في ميزان الحسنات، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.




مجلة تعظيم الوحيين

المصادر والمراجع

١. **الإتقان في علوم القرآن**، لعبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت ٩١١هـ)، ت: مركز الدراسات القرآنية،.١٤٢٦هـ، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة النبوية.

٢. **إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري**، لأحمد بن محمد بن عبدالملك القسطلاني (ت٩٢٣هـ)، ط ٧، ١٣٢٣هـ، المطبعة الكبرى الأميرية، القاهرة.

٣. **الإرشاد في معرفة علماء الحديث**، لخليل بن عبدالله الخليلي (ت ٤٤٦هـ)، ت: د. محمد سعيد عمر إدريس، ط١، ١٤٠٩هـ، مكتبة الرشد، الرياض.

٤. **التاريخ الكبير**، لمحمد بن إسماعيل البخاري (ت ٢٥٦هـ)، طبع تحت مراقبة: محمد عبدالمعيد خان، دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد.

٥. **تاريخ بغداد**، لأحمد بن علي الخطيب البغدادي (ت٤٦٣هـ)، ت: د. بشار عواد معروف، ط١، ١٤٢٢هـ-٢٠٠٢م، دار الغرب الإسلامي، بيروت.

٦. **تبييض الصحيفة بأصول الأحاديث الضعيفة**، محمد عمرو عبداللطيف (ت١٤٢٩هـ)، ط١، ١٤١٠هـ، مكتبة التوعية الإسلامية لإحياء التراث الإسلامي، القاهرة.

٧. **التحجيل في تخريج ما لم يخرج من الأحاديث والآثار في إرواء الغليل**، لعبدالعزيز بن مرزوق الطريفي، ط١، ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م، مكتبة الرشد، الرياض.

٨. **تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي**، لعبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت٩١١هـ)، ت: نظر محمد الفاريابي، دار طيبة.

٩. **تغليق التعليق على صحيح البخاري**، لأحمد بن علي ابن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ)، ت: سعيد عبدالرحمن القزقي، ط١، ١٤٠٥هـ، المكتب الإسلامي، بيروت.

١٠. **تغليق تعليق نسخة علي بن أبي طلحة في التفسير من خلال صحيح البخاري - جمع ودراسة**، أمين عمر محمد، بحث منشور في مجلة البحوث والدراسات الشرعية، العدد ٣٢، ١٤٣٦هـ (٣٥-٨٦).

١١. **التفسير الصحيح (الصحيح المسبور من التفسير بالمأثور)**، لحكمت بن بشير ياسين، ط١، ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م، دار المآثر، المدينة.

١٢. **تفسير القرآن العظيم مسنداً عن النبي ﷺ والصحابة والتابعين**، لعبدالرحمن بن محمد ابن أبي حاتم (ت٣٢٧هـ)، ت: أسعد الطيب، ط ٣، ١٤١٩هـ، مكتبة نزار الباز، المملكة العربية السعودية.

١٣. **تقريب التهذيب**، لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، ت: أبي الأشبال صغير أحمد شاغف الباكستاني، ط١، ١٤١٦هـ، دار العاصمة، الرياض.

١٤. **التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل**، لعبد الرحمن بن يحيى المعلمي (ت ١٣٨٦هـ)، ت محمد ناصر الدين الألباني، ط٢، ١٤٠٦هـ، مكتبة المعارف، الرياض.

١٥. **تهذيب الكمال في أسماء الرجال**، ليوسف بن عبد الرحمن المزي (ت٧٤٢هـ)، تحقيق بشار عواد معروف، ط١، ١٤١٣هـ-١٩٩٢م، مؤسسة الرسالة، بيروت.

١٦. **جامع البيان في تأويل القرآن**، لمحمد بن جرير الطبري (ت ٣١٠هـ)، ط٣، ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م، دار الكتب العلمية، بيروت.

١٧. **الدر المنثور في التفسير بالمأثور**، لعبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت ٩١١هـ)، ط١، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م، دار الكتب العلمية، بيروت.

١٨. **السنن الكبرى**، أحمد بن الحسين البيهقي (ت ٤٥٨هـ)، ت: محمد عبدالقادر عطا، ط٣، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م، دار الكتب العلمية، بيروت.

١٩. **سنن سعيد بن منصور (ت ٢٢٧هـ)**، ت: د. سعد بن عبدالله آل حميد، ط ٢، ١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م، دار الصميعي، الرياض.

٢٠. **صحيح البخاري**، لمحمد بن إسماعيل البخاري (ت ٢٥٨هـ)، مع شرحه فتح الباري، ط١، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م، دار السلام، الرياض.

٢١. صحيفة علي بن **أبي طلحة عن ابن عباس (تفسير ابن عباس)**، لراشد عبد المنعم الرجال، ط٢، ١٤١٤هـ-١٩٩٣م، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت.

٢٢. **صحيفة علي بن أبي طلحة عن ابن عباس في التفسير**، جمع وتخريج ودراسة: أحمد بن عايش العاني، رسالة علمية لنيل درجة الماجستير بجامعة أم القرى، ١٤٠٩هـ-١٩٨٩م.

٢٣. **العجاب في بيان الأسباب**، لأحمد بن علي ابن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ)، ت: د. عبد الحكيم الأنيس، ط١، ١٤١٨هـ-١٩٩٧م، دار ابن الجوزي، الدمام.

٢٤. **عمدة القاري شرح صحيح البخاري**، لمحمود بن أحمد بدر الدين العيني (ت٨٥٥هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

٢٥. **فتح الباري شرح صحيح البخاري**، لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، ط١، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م، دار السلام، الرياض.

٢٦. **المراسيل**، لأبي داود عبدالرحمن بن الأشعث السجستاني (ت ٢٧٥هـ)، ت: شعيب الأرنؤوط، ط١، ١٤٠٨هـ، مؤسسة الرسالة، بيروت.

٢٧. **المراسيل**، لعبد الرحمن بن محمد ابن أبي حاتم (ت ٣٢٧هـ)، ت: أحمد عصام الكاتب، ط١، ١٤٠٣هـ- ١٩٨٣م، دار الكتب العلمية، بيروت.

٢٨. **مصنف ابن أبي شيبة (الكتاب المصنف في الأحديث والآثار)**، لعبدالله بن محمد ابن أبي شيبة (ت٢٣٥هـ)، ت: كمال يوسف الحوت، ط ١، ١٤٠٩هـ، مكتبة الرشد، الرياض.

٢٩. **معجم غريب القرآن مستخرجاً من صحيح البخاري**، لمحمد فؤاد عبدالباقي (ت ١٣٨٨هـ)، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة.

٣٠. **من كلام يحيى بن معين في الرجال (رواية طهمان)**، ليحيى بن معين (ت٢٣٣هـ)، ت: د. أحمد محمد نور سيف، دار المأمون للتراث، دمشق.

٣١. **ميزان الاعتدال**، لمحمد بن أحمد الذهبي (ت ٧٤٨هـ)، ت: علي محمد البجاوي، ط١، ١٣٨٢هـ-١٩٦٣م، دار المعرفة، بيروت.

٣٢. **الناسخ والمنسوخ في كتاب الله عز وجل**، لأحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس (٣٣٨هـ)، ت: سليمان بن إبراهيم اللاحم، ط١، ١٤١٢هـ- ١٩٩١، مؤسسة الرسالة، بيروت.

٣٣. **هداية الرواة إلى تخريج أحاديث المصابيح والمشكاة**، لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ)، تخريج: محمد ناصر الدين الألباني، تحقيق: علي حسن عبدالحميد الحلبي، ط١، ١٤٢٢هـ- ٢٠٠١م، دار ابن القيم، الدمام.

٣٤. **هُدى الساري – مقدمة فتح الباري شرح صحيح البخاري**، لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ)، ط١، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م، دار السلام، الرياض.

